

تم تطويرها بالتعاون مع:



المجلس الأعلى لحقوق
الأشخاص ذوي الإعاقة
Higher Council for the Rights of
Persons with Disabilities (HCD)



الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج



أهداف
التنمية
المستدامة

الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج (٢٠١٩-٢٠٢٩)

استناداً لنص المادة (١٨/هـ) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧

حقنا واحد ووسائلنا مختلفة
التعليم الدامج حق للجميع

الفهرس

٤	كلمة سمو رئيس المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة سمو الملكي الأمير مرعد بن رعد بن زيد الحسين
٦	كلمة معالي وزير التربية والتعليم
٧	أعضاء اللجنة الاستشارية لإعداد الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج
٨	المقدمة
١٠	أخطاء شائعة حول التعليم الدامج
١٢	التعليم الدامج: واقع الحال في الأردن
١٣	مبررات التعليم الدامج
١٤	التحديات والمخاطر المتوقع مواجهتها في تطبيق التعليم الدامج
١٥	أهداف الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج
١٥	الهدف العام
١٥	الأهداف الخاصة
١٦	محاوير الاستراتيجية
١٦	المحور الأول: السياسات والتشريعات
١٨	المحور الثاني: التوعية والإعلام وكسب التأيد
٢٠	المحور الثالث: التعرف والتشخيص وبرامج الدعم والإحالة
٢٢	المحور الرابع: إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية المعقولة
٢٤	المحور الخامس: التعلم والتعليم "البرامج التربوية"
٢٦	المحور السادس: الموارد البشرية وبناء القدرات
٢٨	المحور السابع: مرحلة ما قبل المدرسة (الحضانات ورياض الأطفال)
٣٠	المحور الثامن: الأطفال غير الملتحقين بالمدارس النظامية
٣١	المحور التاسع: البحوث والدراسات العلمية وقواعد البيانات
٣٢	النتائج المتوقع تحقيقها مع نهاية الاستراتيجية

كلمة سمو رئيس المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة السمو الملكي الأمير مرعد بن رعد بن زيد الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم،

تأتي هذه الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج ترجمةً لأحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧ وتجسيداً لأهمية الموضوع الذي تتناوله وتعالجه. فما عساه يكون أولى من الحق في التعليم بالاهتمام للأشخاص ذوي الإعاقة ولغيرهم؟ إن الحق في التعليم ليس محلاً للإثبات أو التأكيد، فهو من الحقوق الأساسية التي أقرت بها دساتير العالم والمواثيق والاتفاقيات المختلفة المتعلقة بحقوق الإنسان، ولم يفرق دستورنا الأردني حينما نص على الحق في التعليم بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، بل أوجب على الدولة كفاءة تمتع الكافة بهذا الحق وممارستهم له على أساس المساواة مع الآخرين ودون أي شكل من أشكال التمييز.

وإذ كانت أرقام دائرة الإحصاءات العامة عندنا وفقاً للتعداد السكاني لعام ٢٠١٥ تشير إلى أن ما نسبته ٧٩ بالمئة من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يتلقون أي شكل من أشكال التعليم، وإذ كانت إحصائيات وزارة التربية والتعليم تؤكد على ما هو أخطر من هذه النتيجة، حيث تشير البيانات الصادرة عن الوزارة إلى أن عدد المستفيدين من الخدمات التعليمية من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يتجاوز ٢٠ ألف طالب وطالبة، وإذ كان هذا الرقم يشكل ما نسبته ١,٩٪ من إجمالي عدد الطلبة في الأردن، فإن الغالبية العظمى من الأشخاص ذوي الإعاقة في سن التعليم هم خارج نطاق المؤسسات التعليمية بشكل كلي. إذا كانت هذه هي الحقيقة التي تنطق بها الأرقام، فإننا ولا ريب أمام مشكلة حقيقية تنذر بخطر جسيم يجب علينا جميعاً العمل على تلافيه من خلال معالجة أسباب هذه المشكلة من جذورها، بحيث تكون الحلول المقترحة من جانب الجهات المعنية كافة حلولاً جادة وخالقة ترقى إلى مستوى حجم المشكلة وعواقبها المتوقعة.

لقد أنجز الأردن الكثير في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة خلال العقد المنصرم، إلا أن هذا الإنجاز لم يطل بعد قضية التعليم على ما لها من أهمية وما تحتله من أولوية على أجندات الأمم في هذا العالم سريع التطور والتغيير. في الواقع، إننا نملك العناصر الحيوية التي تمكننا من أن نكون رواداً في مجال التعليم الدامج، ليس على مستوى المنطقة فحسب، بل على مستوى العالم؛ فلدينا الإرادة السياسية العازمة على التغيير والنهوض بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ولدينا البيئة التشريعية الداعمة المتمثلة في قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الجديد، كما أننا نمتلك الخبرات الفنية والمعرفية التي نفاخر ونفتخر بها، ولزماً علينا أن نستثمرها لرفعة بلدنا وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة فيه.

إن استقرار تجارب الآخرين يؤكد على أن ما نطمح إليه من جعل قطاع التعليم قطاعاً دامجاً مستوعباً للتنوع والاختلاف هو طموح مشروع وواقعي، فإن دول مثل غانا وأوغندا وغيرهما تمكنت من تحقيق نقلة نوعية في مجال دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المؤسسات التعليمية النظامية، وإذا كانت ظروف هذه الدول تتشابه مع ظروفنا -بل قد تكون أصعب- فإن ما نرمي إلى تحقيقه من خلال هذه الاستراتيجية فيما يتعلق بتطوير منظومة تعليمية دامجة وحاضنة للكافة إنما هو عين المنطق والصواب.

على صعيدٍ آخر، فإنّ الدول المتقدمة جعلت من التعليم الدامج خيارها الاستراتيجي لما له من فوائد وعوائد اقتصادية كبيرة مقارنةً بالتعليم في بيئات مقيدة وعازلة، فعلى المدى المتوسط والطويل، يظلّ التعليم الدامج هو الأكثر فاعليّةً والأقلّ تكلفةً، حيث يعدّ التعليم الدامج أداةً ناجحةً في تقليص نسب البطالة وخفض معدلات الجريمة والسلوكيات الاجتماعية الضارة، وهو الأمر الذي يجعل التكلفة المالية للتعليم الدامج أقلّ بكثير من التعليم في بيئات مقيدة وعازلة.

وفي الاتجاه نفسه، فإنّ ثمة من يعتقد أنّ التعليم الدامج «له تأثير سلبي في الطلبة الآخرين»، وأنّ التعليم الخاص ضمن بيئات مقيدة وعازلة «هو الأنسب للطلبة ذوي الإعاقة» وغير ذلك من المعتقدات المبنية على تصورات نمطية لا تستند إلى دليل علمي موثوق، حيث تشير الدراسات والأبحاث التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغيرهما إلى أنّ التعليم الدامج له كامل التأثير الإيجابي في الطلبة جميعاً -سواءً كانوا من ذوي الإعاقة أو من غيرهم- إذ هو يساهم في تنمية قدراتهم وإكسابهم مهارات جديدة ونوعية، كما أنه يعزز من ثقافة التنوع وقبول الاختلاف لدى الأطفال في سن مبكرة، ومن ناحية أخرى، فإنّ التعليم في بيئات عازلة من شأنه تضيق نطاق الفرص للانخراط في سوق العمل مستقبلاً، ومن ثم، خلق جيل من العاطلين عن العمل الذين قد يؤدي بهم ضيق الحال إلى أن يصبحوا عنصر غير فعال وربما ضار بالمجتمع، بحيث تتطلب معالجة آثاره السلبية نفقات باهظة وجهودٍ مضنية نحن في غنى عنها لو تبيننا نهجاً شمولياً يرسخ قيم الاختلاف والتنوع والمشاركة الفاعلة ويعزز الاندماج في المجتمع.

إنني على ثقة بأنّ بلدنا سوف يشهد نقلةً نوعيةً وسوف يحقق تغييراً جذرياً في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بوجه عام والحق في التعليم على وجه الخصوص، ذلك لأننا قد بدأنا المشوار وقطعنا فيه شوطاً طويلاً بالفعل، وجميعنا عازمون ومصممون على استكمال المسيرة وتحقيق الغاية التي نتطلع إليها جميعاً؛ وهي الغاية المتمثلة في إيجاد واقع أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة يعيشون فيه باستقلالية وحرية على أسس العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

حمى الله الأردن وشعبه الطيب تحت ظل قيادة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم الداعم الأول لقضايانا والمساند لعملنا.

مرعد بن رعد بن زيد الحسين

كلمة معالي وزير التربية والتعليم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد؛

بداية أود أن أقدم أسى آيات الاحترام والتقدير للإخوة القائمين على إطلاق الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج، التي جاءت استكمالاً لسلسلة العطاء والخدمة الحقوقية للأشخاص ذوي الإعاقة، وامتداداً لنهر العطاء الهاشمي المتدفق الذي يستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة كي يتسنى لهم ممارسة حقهم في التعليم.

إن وزارة التربية والتعليم معنية بتطبيق العدالة الاجتماعية والمحافظة على حق التعليم لشرائح المجتمع جميعها؛ ولذلك فهي تولي عناية خاصة بالأطفال من ذوي الإعاقة، وتسعى لدمجهم في العملية التربوية والتعليمية أسوة بنظرائهم من الطلبة من غير ذوي الإعاقة.

وتطمح وزارتنا دائماً في مخططاتها التربوية إلى الارتقاء في خدماتها المقدمة للطلبة ذوي الإعاقة، وتخفيف الأعباء عن كاهل أولياء أمورهم ومشاركتهم طموحاتهم، وتعمل في كل برامجها على تفعيل التعليم الدامج للطلبة ذوي الإعاقة لما له من أهمية تربوية وتعليمية، وارتقاء في المسار التعليمي التطوري المستقبلي، وتعمل أيضاً على بث ثقافة التنوع البشري لدى الأطفال وتقبل الاختلاف ومعايشته منذ الصغر بوصفه جزءاً طبيعياً من مكونات الحياة، وصولاً إلى دعم فاعل متبادل بين شرائح المجتمع.

إن برامج التعليم الدامج ما هي إلا نقلة نوعية في توجه الوزارة للخدمات المقدمة للطلبة ذوي الإعاقة، وهي تؤمن بأن نجاح عملية الدمج يعتمد في الدرجة الأولى على تكاتف الجهود بين المجتمع المحلي والمجتمع التربوي، بحيث تقوم الوزارة على إطلاق حملة وطنية للتوعية بأهمية تفعيل برامج الدمج في المدارس الحكومية والخاصة، وضرورة مشاركة كل الأطراف لإنجاح هذه الحملة، وتعمل الوزارة الشراكات والاتفاقيات مع المنظمات والمجالس التي تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة لتنفيذ برامج التعليم الدامج، فكان التعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من حيث إعداد المعلمين وتدريبهم وتقديم الدعم اللوجستي في كافة قضايا الأفراد ذوي الإعاقة كعقد دورات لغة الإشارة وطريقة برايل ومهارات التعامل مع الطلبة ذوي الإعاقة.

وتتطلع الوزارة إلى تطوير الخطة التنفيذية لاستراتيجية تعليم الطلبة ذوي الإعاقة وتنفيذها لضمان جودة برامج التعليم المقدمة لجميع الطلبة بما فيهم الطلبة ذوي الإعاقة، هذا بالإضافة إلى توفير البنية التحتية المهيأة ورفع قدرات الكوادر العاملة في مجال تعليم الطلبة ذوي الإعاقة والارتقاء بالخدمات التربوية المقدمة للكافة، وتمكينهم من دراسة المواد العلمية والأدبية أسوة بنظرائهم من غير ذوي الإعاقة.

وختاماً فإنني لأرجو الله عز وجل أن يكتب النجاح والتوفيق لوزارة التربية والتعليم والمعنيين في تنفيذ الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج، والخروج بنتائج إيجابية تساهم في زيادة عدد الملتحقين من الطلبة ذوي الإعاقة بالمدارس النظامية وتوفير جميع متطلبات التعليم الدامج لهم، بما يحقق تمتعهم الكامل في التعليم ووصولهم على تعليم نوعي في بيئة تعليمية تتقبل الاختلاف والتنوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

أعضاء اللجنة الاستشارية لإعداد الاستراتيجية للتعليم الدامج

تتقدم وزارة التربية والتعليم والمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بخالص الشكر والتقدير لرئيس وأعضاء اللجنة الاستشارية التي أشرفت على إعداد الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج على المشاركة الفاعلة والجهد المبذول وما أسهموا به لتطوير هذه الاستراتيجية بوصفها وثيقة وطنية مرجعية لتحقيق دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع التعليم ووصولهم الى المرافق والخدمات على أساس المساواة مع الآخرين؛ فالشكر موصول لأعضاء اللجنة وهم:

الرقم	الاسم	الجهة
١	الأستاذ الدكتور جميل محمود الصمادي/رئيس اللجنة	الجامعة الأردنية
٢	الدكتورة ميادة محمد الناطور	الجامعة الأردنية
٣	الدكتور محمد علي مهيدات	جامعة اليرموك
٤	الدكتور زهير عبد الهادي زكريا	خبير مستقل
٥	الدكتورة سهى عبد الرحيم طبال	خبير مستقل في مجال التدخل المبكر
٦	أ.د. ربي فهمي البطاينة	المركز الوطني لتطوير المناهج
٧	الدكتورة وداد إلياس عقروق	مركز المسار/جمعية سنا
٨	الدكتورة علياء وليد جرادات	مديرية التربية الخاصة وزارة التربية والتعليم
٩	الدكتور سامي سليمان محمد محاسيس	إدارة الإشراف للتدريب/وزارة التربية والتعليم
١٠	الأستاذ الدكتور صالح سويلم الشرفات	جامعة آل البيت
١١	السيدة رنا عيسى قعوار	اليونيسيف
١٢	السيدة رنا واصف شعبان	المدرسة الأهلية للبنات
١٣	السيدة ميساء مروان أسمر	منظمة ميرسي كوربس
١٤	السيدة غدير شوكت حمارنه	أكاديمية التحالف الأردنية
١٥	السيد عبد المجيد توفيق الشملاوي	أكاديمية الملكة رانيا لتدريب المعلمين
١٦	الدكتورة حنين مفلح حياصات	مؤسسة الأميرة تغريد
١٧	السيدة هالة جورج طعمة	خبير مستقل
١٨	السيدة رناد جهاد السلايطة	مؤسسة الملكة رانيا
١٩	السيدة غدير محمد الحارس	المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
٢٠	الدكتورة لبنى محمود العجلوني	المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
٢١	السيد ابراهيم علي الزبون	المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

عرفت اليونسكو التعليم **الدامج** بأنه تأمين وضمان حق جميع الأطفال ذوي الإعاقة في الوصول والحضور والمشاركة والنجاح في مدرستهم النظامية المحلية، ويتطلب التعليم الدامج بناء قدرات العاملين في مدارس الحي والعمل على إزالة الحواجز والعوائق المادية التي قد تحول دون وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وحضورهم ومشاركتهم من أجل تقديم تعليم نوعي لكافة الطلبة وتحقيق إنجازات تعليمية في هذا المجال. كما تم تعريف التعليم الدامج بأنه الحاق جميع الطلبة -بغض النظر عن أي تحديات قد يواجهونها- في فصول التعليم العام المناسبة لعمرهم والموجودة في مدارس المنطقة التي يسكنون فيها لتلقي كافة الخدمات والبرامج الداعمة عالية الجودة بما يمكنهم من تحقيق النجاح في المناهج الأساسية.^٢

انسجاماً مع ما ورد في هذين التعريفين، تؤكد استراتيجية التعليم الدامج على الحاجة إلى تأسيس ثقافة والتزام بتعليم كافة الطلبة بمن فيهم الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس النظامية، بوصف ذلك سياسة وممارسة ومسؤولية من قبل وزارة التربية والتعليم.

تستند هذه الاستراتيجية إلى مجموعة من القيم والمبادئ والتشريعات والأسس التي تؤكد ضمان تمتع الطلبة ذوي الإعاقة بالمواطنة الكاملة والحقوق غير المنقوصة في مجال التعليم والوصول بهم إلى أقصى الإمكانيات والقدرات الأكاديمية وتقديم الخدمات لهم على أساس تكافؤ الفرص وعدم التمييز.

كما تتبنى الاستراتيجية قيم العدالة والمساواة وتقبل التنوع، وتتنظر إلى الطلبة ذوي الإعاقة على أساس أنهم جزء من المجتمع الطلابي ومحور العملية التعليمية، وتعزز حقهم في الحصول على تعليم نوعي أسوةً بنظرائهم من غير ذوي الإعاقة ضمن بيئة تعليمية دامجة.

١ منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (٢٠١٨) تحديد نطاق التعليم الدامج [ملف PDF] مرجع: https://unesdoc.unesco.org/in/rest/annotationSVC/DownloadWatermarkedAttachment/attach_import_58fc96e5-0c90-4f99-9859-3f43127961d8?_=265773eng.pdf

٢ Bui, X., Quirk, C., Almazan, S., & Valenti, M. (2010). Inclusive education research and practice. Maryland Coalition for Inclusive Education, 1-14.

Alquraini, T., & Gut, D. (2012). Critical components of successful inclusion of students with severe disabilities: Literature review. International Journal of Special Education, 27(1), 42-59

تقر المواثيق والاتفاقيات الدولية المختلفة بالحاجة إلى وجود سياسات وممارسات تعليمية تستوعب جميع المتعلمين، وفي هذا الصدد، أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل^٣ (١٩٨٩) -التي صادق عليها الأردن- على حق جميع الأطفال في التعليم والتدريب، لتحقيق أكبر قدر من الاعتماد على الذات والاندماج الاجتماعي. كما عزز إعلان سلامنكا الصادر عن المؤتمر الدولي الذي عقده اليونسكو عام ١٩٩٤ في اسبانيا، على حقوق الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم أسوة بنظرائهم من غير ذوي الإعاقة. كما أكدت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة^٤ (٢٠٠٦) التي صادق عليها الأردن ونشرها في الجريدة الرسمية عام ٢٠٠٨، في المادة (٢٤) منها، على الحق في التعليم وكفالة عدم استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من التعليم الابتدائي أو الثانوي المجاني والإلزامي على أساس الإعاقة وتمكينهم من الحصول على هذا التعليم على أساس من المساواة مع نظرائهم من غير ذوي الإعاقة. في الوقت ذاته، تضمنت أهداف التنمية المستدامة^٥ SDGs (٢٠١٥-٢٠٣٠) في الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد، تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة والقضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة بحلول عام ٢٠٣٠، وبناء المرافق التعليمية التي تراعي احتياجات الأطفال كافة وخاصة ذوي الإعاقة منهم، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع لتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق التنمية المستدامة.

وعلى المستوى الوطني، كفل الدستور الأردني حق التعليم للجميع، حيث نصت المادة (٦) منه على أنه: «تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين». كما أكد قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧ على الحق في التعليم و«حظر استبعاد الشخص ذي الإعاقة من أي مؤسسة تعليمية على أساس الإعاقة أو بسببها» وعدم حرمانه منه وحقه في القبول بالمدارس ودمجه فيها و«تضمين السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج التعليمية متطلبات التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يحقق تمتعهم الكامل بحقهم في التعليم والوصول لجميع البرامج والخدمات والمرافق والمؤسسات التعليمية، وذلك في المواد (١٧، ١٨، ١٩، ٢٠). كما أدرجت وزارة التربية والتعليم في الخطة الاستراتيجية للتعليم (وزارة التربية والتعليم، ٢٠١٨) والاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية (المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية ٢٠١٦-٢٠٢٥) أهدافاً تتعلق برفع نسبة التحاق الطلبة ذوي الإعاقة والنهوض بالتعليم ليشمل جميع الطلبة دون تمييز بحيث يكون تعليم نوعي وفعال يواكب التطور العالمي.

٣ منظمة الأمم المتحدة (١٩٨٩). اتفاقية حقوق الطفل. سلسلة المعاهدات، ١٥٧٧، ٣ [ملف PDF] مرجع: https://www.unicef.org/arabic/crc/files/crc_arabic.pdf

٤ منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة (١٩٩٤) بيان سلامنكا بشأن المبادئ والسياسات والممارسات في تعليم ذوي الإعاقة التربوية الخاصة [ملف PDF] مرجع: http://www.unesco.org/education/pdf/SALAMA_E.PDF

٥ منظمة الأمم المتحدة (٢٠٠٧) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري [ملف PDF] مرجع: <https://www.un.org/disabilities/documents/convention/convoptprot-a.pdf>

٦ منظمة الأمم المتحدة (٢٠١٥) أهداف التنمية المستدامة SDG4. مرجع: <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/education/>

علاوةً على ذلك، أشارت دراسة حديثة إلى «أن التحدي الذي يواجه الأردن الآن مع العديد من الدول الأخرى في الشمال والجنوب هو تنفيذ برامج التعليم الدامج بنجاح في جميع أنحاء المملكة وذلك لتحسين معدلات تسجيل الأطفال ذوي الإعاقة غير الملتحقين بالمدارس بشكل كبير والحفاظ على نظام تعليمي جيد، وتعد هذه فرصة رائعة للأردن ليتولى عجلة الريادة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكنها تتطلب كذلك التزاماً وخيالاً وإبداعاً، وبالطبع، المزيد من الموارد».^٧

كما أوصت الدراسة بأنه يجدر بالأردن «النظر في تطوير مدارس دامجة تحتوي على مراكز متخصصة تشتمل على مصادر داعمةٍ لعملية التعليم الدامج بدلاً من تطوير نظام من المدارس المستقلة والخاصة بالطلبة ذوي الإعاقة التي تكون مكلفة وتحيطها الشكوك حول قدراتها على تلبية متطلبات تطبيق التعليم الدامج وفقاً للتعريفات الأوسع لهذا التعليم وكذلك الدمج الاجتماعي».^٨

وأشارت هذه الدراسة إلى بعض الممارسات الريادية في مجال التعليم الدامج في عدة دولٍ منها مرتفعة الدخل مثل فنلندا والمملكة المتحدة. ففي فنلندا، على سبيل المثال، يتم تعليم الطلبة ذوي الإعاقة في مدارس الحي، وفي عام ٢٠١٤، حصل ٧,٣٪ من الأطفال على «دعم مكثف» و ٧,٥٪ على «دعم خاص». كما أن نظام التعليم الفنلندي يقدم التعليم للطلبة ذوي الإعاقة في المدارس النظامية بدون الحاجة إلى تشخيص طبي. إضافةً إلى ذلك، التعليم الدامج أثبت فعاليته في دول أخرى مثل أوغندا والهند، لتؤكد أن التعليم الدامج يمكن تطبيقه في الدول محدودة الموارد مع بعض الدعم في أوجه متعددة. فمثلاً، توفر أوغندا أفضل الممارسات في التعامل مع قضية التسرب من المدرسة بما فيها إطعام الطلبة في المدرسة -خصوصاً وجبة الغداء- وتقديم الاستشارة والدعم من قبل المعلمين والمرشدين وتقديم نماذج إيجابية داعمة من قبل الطلبة الأكبر سناً لتكون محفزة للطلبة ذوي الإعاقة.

أخطاء شائعة حول التعليم الدامج^٩

ثمة أخطاء شائعة حول التعليم الدامج من عدة زوايا، وهي تتنوع ما بين اجتماعية واقتصادية وتربوية وعملية، ومن أبرز هذه الأخطاء الشائعة ما يلي:

١. «إن التعليم الدامج له تأثير سلبي في الأطفال من غير ذوي الإعاقة». في الواقع، إن هذا الخطأ الشائع تدحضه الدراسات المتخصصة والتجارب العملية في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، حيث ثبت أن تعليم الأطفال من غير ذوي الإعاقة مع زملائهم من ذوي الإعاقة يساهم في خلق بيئة إيجابية ترسخ قيم التنوع وقبول الآخر واحترام وتقبل الاختلاف. كما أن التعليم الدامج يعود بالفائدة على الجميع بحيث يستفيد الطلبة من غير ذوي الإعاقة ويصبحون أكثر مهارة في العديد من المباحث، وخصوصاً مبحثي الرياضيات والقراءة.

٧ د. جاكى شيبيرد، تشرين ثاني، ٢٠١٨، التعليم من أجل الأطفال ذوي الإعاقة خارج المدارس في الأردن (٢٠١٨-١٩): مراجعة السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقة خارج المدرسة، تقرير وتوصيات لزيادة معدلات التحاق الأطفال ذوي الإعاقة.

٨ المصدر السابق.

٩ الأفكار الواردة في هذا الجزء تعتمد على البحث الآتي:

هايز، أ. م. بولات، ج (٢٠١٧). دليل سياسات وأنظمة التعليم الدامج والإعاقات للدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض RTI Press مرجع: <https://www.rti.org/rti-press-publication/inclusive-ed-systems-policies/fulltext.pdf>

٢. «إن التعليم الدامج أكثر تكلفة من التعليم الخاص». تبين العديد من الدراسات أن التعليم الخاص يعد أكثر تكلفةً بتسعة أضعاف على الأقل من التعليم الدامج، وذلك نظرًا لكون التعليم في بيئات خاصة ومقيدة يتطلب بنى تحتية ووسائل نقل وتجهيزات وكلف إضافية للفئة التي يتم استهدافها بهذا النوع من التعليم. كما أن الإقصاء والعزل بما له من تبعات سلبية تتمثل في زيادة احتمالات البطالة وارتفاع معدلات الجريمة وغيرها من التبعات السلبية يجعل التعليم الدامج أكثر فاعليةً من الناحية الاجتماعية وأكبر فائدةً من الناحية الاقتصادية وأقل تكلفةً على خزينة الدولة على المدى المتوسط والطويل.

٣. «إن التعليم في مدارس وصفوف منفصلة وعازلة^{١٠} يعد أكثر فاعليةً وتأثيرًا للأشخاص ذوي الإعاقة». في الواقع، إن الدراسات منذ عقد السبعينيات تقطع بعدم صحة هذا الاعتقاد، بل تبرهن على أن التعليم الدامج يساهم بشكلٍ فعالٍ وسريعٍ في رفع كفاءة الطلبة ذوي الإعاقة ومهارتهم ويساعدهم على التحصيل الأكاديمي على نحوٍ فعالٍ. إضافةً إلى ذلك، يساهم التعليم الدامج في رفع الوعي المجتمعي وتعزيز الاتجاهات الإيجابية لدى الطلبة والمعلمين فيما يتعلق بقبول الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤. «إن التعليم الدامج لا ينبغي تطبيقه أو حتى ذكره إلا بعد أن يتم إنجاز وتحقيق التعليم العام للطلبة من غير ذوي الإعاقة». لا شك أن الحق في التعليم هو حق دستوري مكفول للكافة، ولا يمكن القبول بأن يتم ترتيب أولويات التمتع بهذا الحق وممارسته بناءً على وجود الإعاقة أو عدم وجودها، بحيث يتم إرجاء تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة لحين إنجاز تعليم الآخرين، حيث يتناقض هذا المسلك التمييزي مع المبادئ الأخلاقية ومضامين الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وسائر المواثيق الدولية ذات الصلة.

٥. «إن التعليم الدامج هو نوع من الرفاهية الخاصة بالدول المتقدمة ذات الموارد الوفيرة». في واقع الأمر، لا يتناقض هذا الاعتقاد مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها معظم دول العالم بما فيها الدول محدودة ومتوسطة الموارد فحسب، بل هو يتناقض مع المبادئ الدستورية لتلك الدول التي تسلم بأن الحق في التعليم مكفول للكافة. هذا ناهيك عن أن أهداف التنمية المستدامة - خاصة الهدف الرابع منها - توجب على دول العالم قاطبةً توفير التعليم الدامج للطلبة ذوي الإعاقة أسوةً بزملائهم من غير ذوي الإعاقة، ولا يمكن بأي حال مقارنة التكاليف المالية التي يتطلبها تطبيق التعليم الدامج بالتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السلبية الكبيرة الناتجة عن استبعاد الأشخاص ذوي الإعاقة من التعليم على المجتمع والاقتصاد الأردني.

١٠ لا يشمل ذلك غرف المصادر في المدارس والتي لها دور مهم في توفير البرامج المساندة لدعم تعليم الطلبة ذوي الإعاقة.

التعليم الدامج: واقع الحال في الأردن

يستند منهج تعليم الطلبة ذوي الإعاقة الحالي إلى تعليمهم في بيئة تعليمية منفصلة وغير دامجة، مما يتطلب مراجعة شاملة لكافة سياسات التعليم وتشريعاته للحد من سياسات وممارسات الاستبعاد ومأسسة التعليم الدامج بوصف ذلك حق أصيل مبني على مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص. كما لم تتضمن التشريعات النافذة، باستثناء قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧، وجود فرص التعليم النظامي وغير النظامي والمهني لجميع الطلبة ذوي الإعاقة بما يضمن معالجة أسباب التسرب لديهم وإيجاد حلول مرنة ومبتكرة تجمع بين التعليم المدرسي وبرامج التهيئة المهنية أو التعليم المهني بالتعاون مع مجموعة من أصحاب المصلحة (الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومنظماتهم) والوزارات الأخرى لخلق نهج شامل للتعليم والتنمية.

تشير إحصائيات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى أن عدد الطلبة الملتحقين في المدارس النظامية بلغ ١,٣٩٦,٨٦٨ طالباً وطالبة، في حين أن عدد الطلبة ذوي الإعاقة الذين تُقدم لهم خدمات في وزارة التربية والتعليم بلغ ١٢١,٨٥٩ طالباً وطالبة لمختلف أنواع الإعاقة. كما تشير إحصائيات وزارة التنمية الاجتماعية لعام ٢٠١٨ إلى أن عدد الطلبة ذوي الإعاقة الذين تُقدم لهم خدمات في المراكز والمؤسسات التابعة للوزارة والقطاع الخاص بلغ ٥,٨٥٩ طالب وطالبة، أي أن مجموع من تُقدم لهم خدمات تعليمية أو شبه تعليمية من الطلبة ذوي الإعاقة هو ٢٧,٦٩٤. كما تشير هذه الأرقام إلى أن نسبة الطلبة ذوي الإعاقة الذين يتلقون خدمات تعليمية من إجمالي عدد الطلاب في المملكة هو ١,٩٪.

وحيث أنه حسب الدراسات والتقديرات العالمية والمحلية يفترض أن تبلغ نسبة الطلبة ذوي الإعاقة ١٠٪ من مجموع الطلبة^{١٢}، فإن هذه النتيجة تشير إلى أن هناك مشكلة فعلية في مجال الحق في التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الأرقام الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة التي تشير إلى أن ما يقارب ٧٩٪ من إجمالي عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في سن المدرسة لا يتلقون أي شكل من أشكال التعليم.

وتؤكد العديد من التقارير والدراسات التي أجريت في الأردن أن نظام التعليم الحالي لم يتمكن من الاستجابة بشكل كافٍ لاحتياجات الطلبة ذوي الإعاقة^{١٣}، مع وجود ثغرات في المساواة في الوصول إلى البرامج التعليمية من حيث الوصول المادي للمرافق التعليمية والوصول إلى المناهج بسبب التحديات التي يواجهها النظام التعليمي في خلق ظروف وبيئة تعليمية جذابة واستراتيجيات تعليمية داعمة للطلبة تراعي الاختلاف وتتبدد التمييز على أساس الإعاقة. علاوةً على ذلك، أشارت دراسة أجريت حول تعليم الطلبة ذوي الإعاقة في الأردن عام ٢٠١٤ إلى «أن الطلبة ذوي الإعاقة الملتحقين في المدارس لم يتلقوا الدعم الكافي لأن مدارسهم لم تقم بإجراء التعديلات المناسبة لهم، على الرغم من وجود سياسات خاصة بذلك»^{١٤}.

١١ الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)، وزارة التربية والتعليم، (٢٠١٨) مرجع: http://www.moe.gov.jo/sites/default/files/esp_final_2018_10-10-2018_1.pdf

١٢ بالتشاور مع اللجنة الاستشارية للاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج.

١٣ المصدر السابق.

١٤ أبو هامور، ب.، والحموز، ح. (٢٠١٤). التعليم الخاص في الأردن، المجلة الأوروبية لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة،

كما أدى الافتقار إلى التنفيذ الفعال للتشريعات ذات الصلة بالحق في التعليم الدامج إلى ظهور فجوة بين تلك التشريعات ومتطلبات توفير الخدمات الخاصة والمتخصصة اللازمة لتعزيز دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع التعليم، ومن ثم، فإن الواقع يشهد ضعفاً في الخدمات التعليمية الخاصة لمعظم الطلبة ذوي الإعاقة»^{١٥}. على صعيدٍ آخر، قامت وزارة التربية والتعليم بتطبيق العديد من المبادرات في التعليم الدامج بالتعاون والتشارك مع جهات ومؤسسات ومنظمات مدنية محلية ودولية في مدارسها، ويلاحظ أن تلك المبادرات لم يتم تأسيسها ضمن النظام التعليمي العام في الوزارة بما يضمن تطوير السياسات والممارسات والثقافات المجتمعية لخلق بيئة تعليمية تقلل من الحواجز التي تحول دون الحضور والمشاركة والتعلم من قبل الطلبة ذوي الإعاقة، وحاجة المدارس التي جرى تنفيذ المبادرات فيها إلى تهيئة ظروف أفضل وتوفيرها لضمان الفاعلية والنجاح، وتقديم الدعم اللازم لتحفيز التفاعل بين الطالب ذي الإعاقة وبيئته واستمرارية تلك المبادرات بعد انتهاء التمويل المقدم من الجهات المانحة إضافة إلى عدم شمولها لكافة مناطق المملكة.

مع ذلك، تعد هذه المبادرات - وحماس عدد من العاملين والمختصين والخبراء والتعاون مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها- من العناصر الإيجابية؛ فهي نقاط قوة من شأنها تعزيز هذه الاستراتيجية ودعمها.

مبادرات التعليم الدامج

إذا كان الحق في التعليم يعد من الثوابت التي تقطع بها نصوص الشريعة الدولية ومواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة، هذا ناهيك عما تقره دساتير العالم وتؤكد عليه من وجوب كفالة تمتع الكافة بهذا الحق؛ فإن التعليم الدامج للأشخاص ذوي الإعاقة يمثل جوهر هذا الحق ومرتكزه. في الواقع، ثمة مبررات تجعل من التعليم الدامج القاعدة والأساس وأولوية الخيارات المطروحة، ومن أبرز تلك المبررات ما يلي:

١. حرمان الطلبة ذوي الإعاقة من التعليم الدامج يتعارض جملةً وتفصيلاً مع جوهر حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبصفة خاصة، الحق في التعليم والاندماج في المجتمع والاستقلالية الفردية وحرية الاختيار واتخاذ القرار، ويترتب على الحرمان من التعليم تأثيرات سلبية كبيرة على المدى البعيد في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية^{١٦}.

٢. وجود العديد من الفوائد الأكاديمية والاجتماعية والتأثير الإيجابي للتعليم الدامج في الأطفال ذوي الإعاقة والأطفال من غير ذوي الإعاقة وفق ما أثبتته الدراسات والأبحاث العلمية، حيث أظهر الطلبة نسبة أعلى من التقدم الأكاديمي في فصول دراسية دامج بدلاً من فصول التعليم الخاص التقليدية؛ أشارت دراسة أجريت على مدى عامين إلى التقدم الأكاديمي للطلبة في الفصول الدراسية الدامجة وأن ٤١,٧٪ من الطلبة الذين لديهم صعوبات تعلم أحرزوا تقدماً في الرياضيات في فصول التعليم العام مقابل ٣٤٪ في البيئات التعليمية الخاصة التقليدية غير الدامجة^{١٧}.

١٥ المصدر السابق

١٦ الشراكة العالمية للتعليم. (٢٠٢٠). التعليم. مرجع: <https://www.globalpartnership.org/education>

١٧ والدرون، ن، كول، س، ومجد، م. (٢٠٠١). التقدم الأكاديمي للطلاب عبر اعدادات دامج واعتيادية. بلومنغتون، معهد انديانا للإعاقة والمجتمع

٣. يلعب التعليم الدامج دورًا فعالاً في إعداد الطفل ذي الإعاقة ليكون قادرًا على العيش بشكل مستقل بدلاً من الاضطرار إلى العيش في بيئات تركز الاعتمادية كما هو الحال في المؤسسات الإيوائية، على سبيل المثال. كما أن التعليم الدامج يساهم في تعزيز فرص الحصول على عمل، والمشاركة في المجتمع بشكل فاعل. كما يؤدي التفاعل بين الأطفال ذوي الإعاقة مع نظرائهم من غير ذوي الإعاقة إلى كسر الحواجز الاجتماعية والمواقف التمييزية على المدى الطويل والتي يمكن أن تؤدي بدورها إلى مزيد من الاندماج والمشاركة المجتمعية. توفر الفصول الدراسية الدامجة تعليمًا أفضل لجميع الطلبة وتلعب دورًا أساسيًا في تغيير الاتجاهات السلبية التمييزية الموجودة في المجتمع تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤. يعد التعليم الدامج - كما سبقت الإشارة - أقل تكلفةً من التعليم الخاص المنفصل وذلك على المدى المتوسط والطويل، نظرًا لما يوفره من بيئات شمولية تستوعب الجميع وتلبي متطلباتهم، وكذلك لما يوفره التعليم الدامج من سياق إيجابي يساهم في انخراط الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل ويقلص من معدلات البطالة ويضيق من وجود البيئات الإقصائية العازلة، وبالتالي يمنع التبعات المترتبة عليها مثل ارتفاع معدلات الجريمة ونقشي السلوكيات الاجتماعية والفردية السلبية التي تحتاج بدورها إلى موارد مالية طائلة لمعالجتها.

التحديات والمخاطر المتوقع مواجهتها في تطبيق التعليم الدامج:

بعد إجراء أبحاث مستفيضة ومقابلات مع منظمات المجتمع المدني شملت الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم، إضافةً إلى الأكاديميين والخبراء والمتخصصين وأهالي الأشخاص ذوي الإعاقة، جرى تحديد العقبات والتحديات الرئيسية المتوقعة أمام تحقيق التعليم الدامج في الأردن، والتي من أبرزها ما يلي:

١. رواج الصورة النمطية السلبية عن الإعاقة، الأمر الذي يشكل عقبة رئيسة في طريق الجهود الرامية إلى تعزيز مفهوم التعليم الدامج للأطفال ذوي الإعاقة.

٢. محدودية الموارد المالية وقلة الكوادر البشرية المؤهلة في وزارة التربية والتعليم في مجال التعليم الدامج، وكذلك ندرة الكوادر البشرية المؤهلة في مديريات التربية والتعليم في الميدان والمدارس القادرة على تكييف المناهج وتطوير استراتيجيات التعليم لتناسب متطلبات الطلبة ذوي الإعاقة.

٣. الاتجاهات السلبية من قبل بعض إدارات المدارس والمعلمين تجاه دمج الطلبة ذوي الإعاقة في فصولهم الدراسية، وضعف الوعي بأهمية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة من قبل الكوادر التعليمية والأسر بشكل عام.

٤. عدم وجود بيئة داعمة لتعليم الأشخاص ذوي الإعاقة من حيث توفير الترتيبات التيسيرية وإمكانية الوصول في المدارس، ومثال ذلك؛ عدم توفر الخبرات اللازمة في تكييف المناهج الدراسية واستراتيجيات التعليم مع المتطلبات التعليمية للأشخاص ذوي الإعاقة، وقلة توفر الخدمات الداعمة في المدارس (مثل لغة الإشارة، وطريقة برايل، وتوفير المناهج الدراسية بطرق ميسرة، وتوفير العلاج النطقي، والعلاج الطبيعي والوظيفي).

٥. قلة المعرفة بالتكنولوجيا المساندة والترتيبات التيسيرية اللازمة لتمكين الطلبة ذوي الإعاقة من الاندماج والتعلم في البيئة التعليمية الدامجة.

أهداف الخطة الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج

الهدف العام

مع حلول سنة ٢٠٣١، نسبة وصول الأطفال من ذوي الإعاقة في سن التعليم الملتحقين في المدارس النظامية تصل الى ١٠٪ من مجموع نسبة الاطفال من ذوي الإعاقة في سن التعليم، مع توفير جميع متطلبات التعليم الدامج لهم. بما يحقق تمتعهم الكامل في التعليم والوصول لجميع البرامج والخدمات والمرافق في المؤسسات التعليمية. وحصولهم على تعليم نوعي في بيئة تعليمية تتقبل الاختلاف والتنوع وتوفر بيئة تعليمية وتدرسية داعمة لجميع الطلبة.

الأهداف الخاصة

١. استناد جميع السياسات والتشريعات التعليمية إلى قيم وممارسات داعمة للتعليم الدامج.
٢. خلق اتجاهات إيجابية تجاه دمج الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم والتوعية بأهميته.
٣. التعرف على الطلبة ذوي الإعاقة من خلال التشخيص الشمولي التكاملي والاستجابة للمتطلبات التعليمية المتنوعة لهم.
٤. تهيئة المباني والمرافق المدرسية لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة إليها.
٥. تطوير مناهج التعليم واستراتيجياته لتتوافق مع متطلبات التعليم الدامج.
٦. رفع القدرات المهنية للكوادر العاملة في التعليم بما يلبي متطلبات التعليم الدامج.
٧. تطوير برامج تعليمية دامجة للأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة.
٨. دمج الأشخاص ذوي الإعاقة المتسربين من المدرسة وغير الملتحقين فيها في برامج التعليم غير النظامي.
٩. إجراء الدراسات والبحوث العلمية في مجال التعليم الدامج وتطوير قواعد البيانات.

محاور الاستراتيجية

لغايات تحقيق الهدف العام والأهداف الخاصة للخطة الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج، فقد جرى تقسيم الأهداف إلى تسعة محاور تغطي مختلف الجوانب الفنية والمعرفية والعملية للوصول إلى بيئة تعليمية دامجة يتمتع فيها الأشخاص ذوو الإعاقة بحقوقهم في الاندماج ويحققون أقصى تحصيل أكاديمي ممكن.

في هذا الصدد، فإن محاور هذه الخطة يمكن بيانها على النحو التالي:

المحور الأول: السياسات والتشريعات

يعد هذا المحور المتطلب السابق والأساس القانوني الذي تعتمد عليه الإجراءات والممارسات الميدانية للتعليم الدامج. كما أن السياسات والتشريعات حول التعليم الدامج يجب ألا تكون منفصلة عن السياسات والتشريعات التربوية العامة الناظمة لعمل وزارة التربية والتعليم بوصفها الجهة المسؤولة بشكل مباشر عن تعليم الأطفال في سن المدرسة.

وتكمن أهمية هذا المحور فيما يلي:

1. التركيز على دور وزارة التربية والتعليم في تعليم الطلبة ذوي الإعاقة بصفتها الجهة الرسمية الوحيدة المخولة بذلك.
2. مأسسة متطلبات التعليم الدامج ضمن سياسات وزارة التربية والتعليم وعكسها على التشريعات الناظمة للعملية التعليمية وفق التوجهات الحديثة وأفضل الممارسات في مجال التعليم الدامج على الصعيد العالمي والوطني.
3. ارتكاز منظومة التعليم الدامج على سياسات وتشريعات تربوية محددة وواضحة وملزمة تتضمن الإجراءات التي يجب القيام بها لضمان حصول الطلبة ذوي الإعاقة على تعليم نوعي يلبي احتياجاتهم التربوية أسوة بنظرائهم من الطلبة غير ذوي الإعاقة.
4. تحسين الترابط بين جميع مبادرات التعليم الدامج والتي يتم تنفيذها من خلال مانحين دوليين ومنظمات غير حكومية بما يضمن مأسستها واستمراريتها وتكاملتها.

يهدف هذا المحور الى تحقيق ما يلي:

١. ضمان حق الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم الدامج من خلال توفير بيئة تشريعية داعمة.
٢. إدراج حقوق وقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة في سياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج وزارة التربية والتعليم والجهات ذات العلاقة.
٣. الحصول على تعليم نوعي للطلبة ذوي الإعاقة على أساس المساواة وتكافؤ الفرص مع نظرائهم من غير ذوي الإعاقة.
٤. دمج الطلبة ذوي الإعاقة وقبولهم في المؤسسات التعليمية بوصفهم جزءاً من طبيعة التنوع البشري وعدم التمييز على أساس الإعاقة.
٥. إيجاد آلية للمتابعة والتقييم.

ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الأنشطة تتمثل فيما يلي:

١. مراجعة التشريعات النافذة فيما يتعلق بقبول الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس الحكومية، والمناهج الدراسية مثل: طرق التدريس والتعليم وأدلة المعلمين ومقدمي الخدمات المساندة وغيرها لتتوافق مع التعلم والتعليم الدامج وفلسفته وكيفية تنفيذه، واستحداث أنظمة وتعليمات تتضمن أسس قبول الأطفال من ذوي الإعاقة ودمجهم في حضانات ورياض الأطفال ومدارس المملكة بما يتوافق مع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٧.
٢. تشكيل لجنة توجيهية لوضع رؤية وطنية للتعليم الدامج، وتسهيل تبادل الخبرات وتقديم المشورة بشأن التنفيذ، ومراقبة التقدم في التعليم الدامج.
٣. تطوير معايير اعتماد برامج الدمج^{١٨} وتأسيس نظام متابعة وتقييم للتعليم الدامج.
٤. وضع دليل إجرائي للمدارس يحدد الإجراءات التي يجب اتباعها لتنفيذ التعليم الدامج.
٥. تحديد الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ برامج التعليم الدامج وتطوير نظام للحوافز المادية والمعنوية على مستوى المدرسة وعلى مستوى الهيئة التدريسية لضمان فعالية تنفيذ التعليم الدامج.
٦. إدراج المتطلبات الأساسية للتعليم الدامج في برامج التعليم للمراحل العمرية كافة والتعليم المهني ورصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذها.
٧. التنسيق مع مؤسسات التعليم العالي والتعاون معها لإجراء البحوث المتعلقة بتطوير التعليم الدامج وتطوير الخطط الدراسية للتخصصات ذات العلاقة بما يلبي متطلبات التعليم الدامج.

١٨ يشمل ذلك تطوير معايير المدارس الدامجة ومعايير تطوير المناهج لضمان شمولها لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز ثقافة تقبل الاختلاف والتنوع ونبذ التمييز على أساس الإعاقة.

المحور الثاني: التوعية والإعلام وكسب التأييد

تعد التوعية والإعلام من عناصر نجاح تنفيذ برامج الدمج ذلك نظرًا لكون تطوير اتجاهات إيجابية نحو دمج الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس النظامية من قبل المعلمين والطلبة وأولياء الأمور والمجتمع المحلي من شأنه أن يسهل إجراءات التعليم الدامج، حيث أن للوعي والإعلام دورٌ فعالٌ في خلق اتجاهات إيجابية في المجتمع تساهم في قبول الطلبة ذوي الإعاقة وتعزيز حقهم في التعليم أسوةً بنظرائهم من الطلبة غير ذوي الإعاقة. بناءً عليه، فإنه لا بد من التوعية بأهمية الدمج وفوائده وعوائده الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

كما يجب العمل على تغيير المعتقدات النمطية الخاطئة السلبية الشائعة حول الإعاقة مثل أن وجود الأطفال ذوي الإعاقة في الغرف الصفية يمكن أن يؤثر سلبًا في تعلم الآخرين.

حيث أظهرت أدلة البحث-كما سبقت الإشارة- التأثير الإيجابي للتعليم الدامج في كافة الأطفال على عكس المعتقدات السائدة، حيث أثبتت الدراسة أن وجود أطفال ذوي إعاقة يساهم في إزالة الحواجز أمام تعلم الآخرين.^{١٩} كما أوصت اليونيسف بتطوير الشراكات بين وزارة التربية والتعليم والمساجد والكنائس والمجالس المحلية وذلك لتعزيز الهدف من التعليم الدامج.^{٢٠}

تكمن أهمية هذا المحور فيما يلي:

١. التأكيد على الدور الرئيس لوسائل الإعلام المختلفة في خلق اتجاهات إيجابية في المجتمع نحو الطلبة ذوي الإعاقة وحقهم في التعليم الدامج وتغيير المعتقدات التقليدية الشائعة حول الإعاقة مثل أن وجود الأطفال ذوي الإعاقة في الغرف الصفية يمكن أن يؤثر سلبًا في تعلم الآخرين.
٢. إبراز دور المساجد والكنائس في التوعية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما فيها الحق في التعليم.
٣. التأكيد على أن الاتجاهات الإيجابية التي يحملها المعلمون والطلبة وأولياء أمورهم والمجتمع المحلي من شأنها أن تساهم في إنجاح برامج التعليم الدامج وإجراءاته.
٤. الترويج لمدى أهمية التعليم الدامج للأطفال ذوي الإعاقة ومدى مساهمة ذلك في تحسين فرصهم في الحياة.

١٩ ريزر، ر. (٢٠١٢). تنفيذ التعليم الدامج: دليل الكومنولث لتطبيق المادة ٢٤ من اتفاقية منظمة الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٢٠ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (٢٠١٤). تقرير خاص بالأردن حول الأطفال المتسربين من المدارس، جنيف: اليونيسف.

يهدف هذا المحور إلى تحقيق ما يلي:

١. التوعية والتعريف بحق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعليم الدامج وفوائد هذا الدمج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على كافة أفراد المجتمع.
٢. خلق اتجاهات إيجابية لدى المعلمين والطلبة وأولياء أمورهم والمجتمع المحلي تجاه التعليم الدامج.
٣. الحد من الممارسات التقليدية السلبية التي تعزل الطلبة ذوي الإعاقة في مراكز خارج السياق التعليمي النظامي.
٤. رفع الوعي المجتمعي في الأردن بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما فيها الحق في التعليم والاندماج في المجتمع.
٥. رفع كفاءة الإعلاميين في مجال التناول الإعلامي لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وفق المنهجية الحقوقية.

ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الأنشطة تتمثل فيما يلي:

١. التوعية بأهمية التعليم الدامج في مدارس المملكة من خلال تنظيم حملات إعلامية في مختلف القنوات الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي.
٢. إدراج مفاهيم تعكس الإعاقة بوصفها جزءاً من التنوع البشري في المناهج (الكتب المدرسية).
٣. توعية وتدريب كوادر وزارة التربية والتعليم والمديريات التابعة لها على النهج الحقوقي وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وطرق التواصل الفعال معهم.
٤. توعية وتدريب الإعلاميين على التناول الإعلامي لقضايا الإعاقة وفق المنهجية الحقوقية.
٥. تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم على حملات المدافعة وكسب التأييد.
٦. توجيه الخطاب الديني للحديث عن حقوق الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم والاندماج في المجتمع.
٧. تسليط الضوء على قصص النجاح والعمل على توثيقها ونشرها بهدف تعزيز الاتجاهات الإيجابية حول دمج الأشخاص ذوي الإعاقة ورفع الوعي بقضاياهم بوجه عام.

المحور الثالث: التعرف والتشخيص وبرامج الدعم والإحالة

يعتبر التشخيص من المتطلبات الأساسية لتنفيذ برامج التعليم الدامج لأنه يتيح التعرف على الطلبة ذوي الإعاقة والتوصل إلى تشخيص دقيق لإعاقتهم، وكذلك القيام بالتقييم النفسي والتربوي لهم وتحديد متطلبات وصولهم إلى التعليم الدامج وتحويل الأطفال الذين يتم تشخيصهم لتلقي خدمات التدخل المبكر. مع ذلك، لا ينبغي أن يكون عدم توفر خدمة التشخيص حاجزاً أمام الالتحاق بالمدرسة، ولا أن يكون الأطباء هم من يحددوا إمكانية حصول الطفل على التعليم. كما يجب إدخال منهجية موحدة متعددة التخصصات لتشخيص وتقييم الأطفال ذوي الإعاقة لضمان شمولية التشخيص.

وتجدر الإشارة إلى أن تشخيص الأطفال ذوي الإعاقة، وجمع البيانات ورصدها يشكّلان تحدّي واضح للأردن، مما يجعل من الصعب التخطيط بدقة لتطبيق برامج الدمج بالكامل ويستدعي مواصلة الاستثمار في مراكز التشخيص وتدريب الموظفين بما يمكن وزارة التربية والتعليم من توفير خدمات داعمة في التعليم للطلبة ذوي الإعاقة في وقت مبكر. وتجدر الإشارة إلى أهمية الدور التكاملي لكل من وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية في تأسيس نظام مستدام للتشخيص والتقييم وتطوير برامج فاعلة للدعم والإحالة للطلبة ذوي الإعاقة.

وتكمن أهمية هذا المحور فيما يلي:

١. التأكيد على أن الهدف من التشخيص هو التعرف على الطلبة ذوي الإعاقة وتحديد متطلباتهم للوصول إلى التعليم الدامج.
٢. إبراز أهمية التعرف والتشخيص بوصفهما عاملان هامين في نجاح التعليم الدامج.
٣. التأكيد على أهمية وجود فريق متعدد التخصصات في مراكز التشخيص المعتمدة.
٤. إبراز أهمية برامج التدخل المبكر في تطوير قدرات الأطفال ذوي الإعاقة وإرشاد أسرهم.

يهدف هذا المحور إلى تحقيق ما يلي:

١. التعرف على الطلبة ذوي الإعاقة والاستجابة لمتطلبات وصولهم إلى التعليم الدامج.
٢. تحديد البرامج العلاجية والخطط التربوية الفعالة ومتطلبات التعليم الدامج الملائمة للشخص ذي الإعاقة.

٣. تصميم البرامج التربوية الفردية وبرامج تعديل السلوك المناسبة للطلبة ذوي الإعاقة وإعدادها.
٤. توفير الأدوات والوسائل التشخيصية والاختبارات النفسية والتربوية الموحدة والمقننة على البيئة الأردنية حسب المعايير المعتمدة للتشخيص والتقييم.
٥. رفع كفاءة العاملين في مجال التشخيص التربوي.

ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الأنشطة تتمثل فيما يلي:

١. إعداد معايير التشخيص التربوي وتطوير بروتوكول يوضح الإجراءات التي يجب اتباعها في التشخيص.
٢. توفير وتطوير الأدوات والوسائل التشخيصية والاختبارات النفسية والتربوية المقننة على البيئة الأردنية وتدريب الكوادر المختصة عليها.
٣. تشكيل فرق متعددة الاختصاصات تضم اختصاصي علم نفس وعلم نفس تربوي، واختصاصي نطق ولغة، ومعالج طبيعي، ومعالج وظيفي، ومعلم الصف واختصاصي التربية الخاصة وخبير أو أكثر في مجال التعليم الدامج في مديريات التعليم في المملكة، إضافة إلى خبير في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مع ضمان تمثيل الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم ذات الصلة في هذه الفرق.
٤. إجراء كشف دوري على الأطفال في الحضانات ومراكز الأمومة والطفولة للتعرف على مظاهر الإعاقة والتأخر النمائي والتطوري لديهم وتقديم الخدمات الداعمة لهم في وقت مبكر.
٥. إجراء الكشف الأولي والدوري لمتابعة نمو الأطفال وتطورهم في رياض الأطفال والمدارس للتعرف على الأطفال ذوي الإعاقة والأطفال ذوي التأخر النمائي والتطوري والأطفال المعرضين للخطر.
٦. إحالة الأطفال الذين جرى التعرف عليهم من خلال إجراءات الكشف إلى الجهات المعتمدة للتشخيص واحالتهم لتلقي خدمات التدخل المبكر.
٧. تحديد متطلبات الدمج التربوي للطلبة ذوي الإعاقة في ضوء نتائج التقييم النفسي التربوي من قبل الفريق متعدد الاختصاصات.

المحور الرابع: إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية المعقولة

إن الخطوة الأولى في تنفيذ التعليم الدامج هي تهيئة البنية التحتية في المدارس والمرافق التعليمية وفق كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة بما يتيح للطلبة ذوي الإعاقة الوصول إلى مباني المدارس ومرافقها بدون عوائق مادية، وتوفير الترتيبات التيسيرية والأجهزة والأدوات والمستلزمات التي يحتاجها الطلبة ذوو الإعاقة بوصفها ركيزة أساسية في التعليم الدامج.

لا ريب أن وزارة التربية والتعليم تدرك أن بنية وتخطيط المباني المدرسية يمكن أن يشكل حواجز واضحة أمام الأطفال ذوي الإعاقة الجسدية للحصول على التعليم، وفي هذا الصدد، تؤكد الوزارة على أن استخدام المدارس المستأجرة هو عائق حقيقي يقف أمام هذه التعديلات. فالمباني المدرسية الحالية هي موضع إشكالية خاصة نظرًا لأن بعض التعديلات قد تكون مرتفعة التكاليف، ولكن يمكن معالجتها من خلال مجموعة من أعمال البناء بدءًا من التعديلات ذات التكلفة المتوسطة مثل وضع المنحدرات والمصاعد وصولًا إلى التعديلات ذات التكلفة المنخفضة، مثل نقل بعض الصفوف إلى الطوابق السفلية، وقد أوضحت الخطة الاستراتيجية للتعليم العديد من الخطط لتحسين المباني المدرسية والبنية التحتية.^{٢١}

تتم أهمية هذا المحور فيما يلي:

١. التأكيد على حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم الدامج في بيئة مادية خالية من العوائق والحواجز بمختلف أنواعها.
٢. النظر إلى الترتيبات التيسيرية بوصفها من المتطلبات الأساسية للتمتع بالحق في التعليم على أساس المساواة مع الآخرين ودون أي شكل من أشكال التمييز أو الإقصاء.

يهدف هذا المحور إلى تحقيق ما يلي:

١. توفير بيئة تعليمية صديقة وممكنة لكل الطلبة وتستجيب لمتطلبات وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المباني المدرسية ومرافقها والخدمات التعليمية على أساس من المساواة مع نظرائهم من غير ذوي الإعاقة.
٢. توفير آليات موثوقة وواضحة لإنفاذ ومتابعة تطبيق كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة على المباني المدرسية القائمة والجديدة.
٣. استثمار مجموعة من وسائل التكيّف منخفضة أو منعدمة التكاليف (في البيئة المادية أو التعليمية) والتي يمكن تطبيقها في أسرع وقت ممكن، مثل نقل الغرف الصفية إلى الطوابق السفلية.
٤. تمتع الأطفال ذوي الإعاقة بسهولة الوصول إلى المدرسة من خلال توفير وسائل النقل المدرسية المهيأة منخفضة التكلفة.

٢١ الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)، وزارة التربية والتعليم، (٢٠١٨) مرجع: http://www.moe.gov.jo/sites/default/files/esp_final_2018_10-10-2018_1.pdf

يمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الأنشطة تتمثل فيما يلي:

١. تهيئة المباني التعليمية وفق كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة.
٢. توفير نماذج رياضية لوسائل النقل المهيأة للأطفال ذوي الإعاقة.
٣. توفير الأدوات والمستلزمات والوسائل التعليمية التي يتطلبها التعليم الدمج.
٤. توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة والتكنولوجيا المساندة والمعينات حسب متطلبات تعليم الطلبة ذوي الإعاقة في المدارس.
٥. تعديل استراتيجيات التعليم والتعلم والمناهج بما يضمن وصول جميع الأطفال ذوي الإعاقة إلى التعليم وتوفير الكتب المدرسية، والأدلة والمواد المرئية والمسموعة بأشكال ميسرة.
٦. توفير مراكز داعمة في مديريات التربية والتعليم لتصميم مختلف الأجهزة والوسائل التعليمية التي يستخدمها الأطفال ذوو الإعاقة وصيانتها وتعديلها.
٧. توفير التعليم لجميع الأطفال الذين يعانون من صعوبات سمعية، باستخدام لغة الإشارة، وبقراءة الشفاه لضعاف السمع أو تزويدهم بالمعينات السمعية حسب الاقتضاء.
٨. تطوير آلية للتأكد من أن جميع مباني المدارس الجديدة مصممة وفق كودة متطلبات البناء للأشخاص ذوي الإعاقة ومتابعة عمل التعديلات اللازمة للبيئة المادية للمدارس الموجودة حالياً.

المحور الخامس: التعلم والتعليم «البرامج التربوية»

إن توفير تعليم نوعي متميز لجميع الطلبة بمن فيهم الطلبة ذوي الإعاقة ضمن النظام المدرسي هو هدف التعليم الدامج، ويتم ذلك من خلال تعديل أساليب التعليم والمناهج الدراسية والخطط التعليمية، بحيث تأخذ بعين الحسبان المتطلبات التربوية الخاصة للطلبة ذوي الإعاقة.

كما أن إعادة النظر في البرامج التربوية التقليدية أصبح أمرًا ضروريًا من أجل موازنة هذه البرامج وتعديلها بحيث تتوافق مع المتطلبات التربوية للطلبة ذوي الإعاقة. ففي الواقع، إن استخدام عدد من استراتيجيات التعليم الفعالة وفق أحدث الممارسات العلمية يعد بدوره من العناصر الأساسية في البرامج التربوية التي يجب توفيرها وتدريب المعلمين عليها وتوفير الأدلة على كيفية تنفيذها.

تكمّن أهمية هذا المحور فيما يلي:

1. توفير بيئة تعليمية دامجة لكافة الطلبة بمن فيهم الطلبة ذوي الإعاقة تلبي متطلباتهم التعليمية والتعليمية.
2. توفير فرص التعلم والتعليم للطلبة ذوي الإعاقة على قدر من العدالة والمساواة مع نظرائهم من الطلبة غير ذوي الإعاقة.
3. ضمان حق الطلبة ذوي الإعاقة في الحصول على تعليم نوعي من خلال توفير متطلبات وصولهم إلى المناهج التعليمية وتوفير البرامج التربوية الداعمة للتعليم الدامج.

يهدف هذا المحور إلى تحقيق ما يلي:

1. تطوير المناهج واستراتيجيات التعليم ونظام الامتحانات لتتوافق مع متطلبات التعليم الدامج.
2. الاستفادة من الممارسات العالمية الفضلى في إجراءات التعليم الدامج.
3. تسخير التكنولوجيا المساندة في دعم تعليم الطلبة ذوي الإعاقة داخل الغرفة الصفية.
4. تطوير برامج وأدلة لمتطلبات تعليم الطلبة ذوي الإعاقة الذهنية والإعاقات الشديدة ممن لا يمكن للمناهج بشكلها الراهن مواكبة متطلباتهم التعليمية.
5. إلزام المؤسسات التعليمية بتنفيذ برامج التعليم الدامج وتهيئة الطلبة ذوي الإعاقة الملتحقين بمراكز ومدارس التعليم المنفصلة لدمجهم في المدارس العادية.
6. تطوير إجراءات موحدة لتكييف المناهج الدراسية للطلبة ذوي الإعاقة.

ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الأنشطة تتمثل فيما يلي:

١. تطبيق إجراءات التعليم الدامج وفقاً لمبدأ البيئة الأقل تقييداً في المدرسة النظامية وضمن مستويات Tiers "داخل الغرفة الصفية" حسب نوع الإعاقة وشدتها^{٢٢}.
٢. تطبيق مبدأ تكييف المنهاج (الكتب المدرسية وأدلة المعلمين ومقدمي الخدمة والوسائل التعليمية وغيرها) بما يلبي متطلبات كافة الطلبة مع التركيز على حاجات الطلبة ذوي الإعاقة ومتطلباتهم.
٣. توظيف التكنولوجيا المساندة في تعليم الأطفال ذوي الإعاقة في برامج التدخل المبكر والمدرسة النظامية.
٤. بناء منهاج وظيفي خاص بمهارات الحياة اليومية يناسب متطلبات الوصول إلى الحق في التعليم الدامج للأطفال ذوي الإعاقة.
٥. تطوير برامج توفير التأهيل وتطوير المهارات الوظيفية والحياتية للأطفال ذوي الإعاقة الذهنية والنمائية مما لا يمكن للمناهج بشكلها الراهن مواكبة متطلبات المناهج - ومن الصف السادس الأساسي فما فوق.
٦. إلزام المراكز والمدارس الخاصة بالطلبة ذوي الإعاقات بتطبيق برامج الدمج تدريجياً في مدارس المملكة.
٧. توفير بدائل تربوية بوصفها مرحلة انتقالية في مدارس المملكة للطلبة ذوي الإعاقات الشديدة مثل توفير غرف صفية ملحقة بالمدارس النظامية، بحيث تكون هذه الغرف مساندة ومعززة لاستكمال عملية الدمج الكامل للطلبة ذوي الإعاقة في الصفوف النظامية.^{٢٣}

٢٢ جامعة ولاية كاليفورنيا لوس انجلوس (٢٠١٦) نموذج التطوير الاحترافي. تطوير القواعد، التهيأء، والمخرجات. مرجع (فقط باللغة الانجليزية): <https://cedar.education.ufl.edu/mtss-udl-di-dev/>.

٢٣ يمكن اللجوء الى إيجاد بدائل تربوية مرحلية دامية ومناسبة لبعض الطلبة ذوي الإعاقات الشديدة الذين قد يصعب دمجم في الصفوف النظامية في الوقت الراهن.

المحور السادس: الموارد البشرية وبناء القدرات

إنّ تحديد القدرة على تنفيذ التعليم الدامج الفعال في الأردن يعتمد -إلى حد كبير- على الالتزام والتدريب والمواقف السلوكية الإيجابية تجاه الدمج ومدى استعداد الكوادر العاملة في مجال التعليم لتبني أهداف التعليم الدامج والسعي إلى تحقيقها، وهو الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة وتدريبهم وتأهيلهم أثناء الخدمة وشمول رسمي السياسات في وزارة التربية والتعليم والعاملين في مديريات التربية والتعليم في الميدان والمشرفين التربويين ومدراء المدارس في البرامج التدريبية المختصة بالتعليم الدامج وتوفير المعلمين المساندين والاختصاصيين في مجال النطق واللغة والعلاج الوظيفي والعلاج الطبيعي والاختصاصي النفسي وممارسة عملهم بوصفهم يشكلون فريقاً متعدد الاختصاصات.

تكمن أهمية هذا المحور فيما يلي:

١. رفع كفاءة مديري المدارس والمعلمين والأخصائيين المساندين والإداريين في متطلبات التعليم الدامج.
٢. تأهيل مديري المدارس لتوفير بيئة مدرسية دامجة والمعلمين لتعليم كافة الطلبة داخل الغرفة الصفية والاستجابة للفروقات الفردية للطلبة ذوي الإعاقة وتقديم تعليم فعّال ونوعي للكافة.
٣. إبراز أهمية توفير المعلم المساند داخل الغرفة الصفية، ووجود أخصائيين لتقديم الخدمات المساندة للطلبة ذوي الإعاقة من علاج وظيفي وطبيعي وتدريب نطقي وإرشاد نفسي بوصف ذلك مطلب أساسي لتعليمهم.
٤. رفع كفاءة المشرفين في مديريات التربية والتعليم في الميدان لدورهم في دعم التعليم الدامج في المدارس.
٥. تطوير مهارات التخطيط للعاملين في وزارة التربية والتعليم نظراً لأهمية القرارات الإدارية في بناء نظام مدرسي دامج.

يهدف هذا المحور إلى تحقيق ما يلي:

١. إعداد مديري المدارس والمشرفين والمعلمين في مدارس وزارة التربية والتعليم وتأهيلهم وتدريبهم على التعليم الدامج.
٢. توفير الكوادر المساندة من الاختصاصيين لتنفيذ التعليم الدامج (المعلمين المساندين والأخصائيين المساندين والمشرفين التربويين على التعليم الدامج).
٣. إدراج مساقات حول التعليم الدامج في برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة وأثناءها.
٤. التنسيق مع مؤسسات التعليم العالي لتضمين الخطط الدراسية ذات العلاقة بمتطلبات التعليم الدامج.
٥. الاستفادة من الخبراء الموجودين في المدارس الدامجة النموذجية وذلك بهدف مشاركة الممارسات الجيدة ونشرها.

يمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الأنشطة تتمثل فيما يلي:

١. إعادة النظر في برامج إعداد المعلمين في الجامعات الأردنية والمؤسسات التعليمية الأخرى لنتضمن مواد متخصصة في التعليم الدامج.
٢. إدراج التعليم الدامج في جميع برامج تدريب المعلمين المعتمدة من قبل وزارة التربية والتعليم.
٣. تدريب مديري المدارس والمشرفين ومعلمي وزارة التربية والتعليم لتطوير مهاراتهم حول التعليم الدامج مع الأخذ بعين الحسبان أن تكون هذه البرامج التدريبية بأشكال ميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة.
٤. التدريب على المعايير والأدلة الصادرة في مجال التعليم الدامج.
٥. استحداث وظيفة المعلم المساند في الصف النظامي.
٦. استحداث عدد من الوظائف والتخصصات في مجال الخدمات المساندة في المدارس وتطوير نظام للحوافز لاستقطاب معلمين جدد وترغيبهم بالمهنة.
٧. تأهيل وتدريب عدد من الاختصاصيين للقيام بعملية التقييم النفسي التربوي.
٨. توظيف معلمين من ذوي الإعاقة لتصميم وتقديم التدريب في التعليم الدامج.
٩. الاستفادة من الخبرة الواسعة لدى بعض المدارس الدامجة النموذجية بوصفها نموذجًا يحتذى به، ونشر الممارسات الجيدة من خلال دعوة المدارس الأخرى لمراقبة وملاحظة ما تقوم به تلك المدارس، وعقد الندوات وورش العمل وتقدير دور المدارس الريادية والإشادة به بشكل رسمي.

المحور السابع: مرحلة ما قبل المدرسة (الحضانات ورياض الأطفال)

تعد مرحلة ما قبل المدرسة من المراحل النمائية المهمة التي تنعكس خبرات الأطفال فيها على مراحل التطور اللاحقة. ويتبع الأطفال المتأخرين في النمو مسار النمو الطبيعي نفسه مع أنه في العادة لا يكون على مستوى الأداء الوظيفي نفسه. لذا، فإن تقديم برامج التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة والتأخر النمائي في الحضانات ورياض الأطفال (في بيئة دامجة مع نظرائهم الآخرين) من شأنه أن يسهم في تطوير مهارات وقدرات الأطفال ذوي الإعاقة ومساعدتهم في الوصول إلى أقصى إمكاناتهم الكاملة وتوفير الكثير من الجهد والتكلفة المالية في مراحل التعليم المدرسي.

تتم أهمية هذا المحور فيما يلي:

١. التأكيد على أهمية التعليم الدامج للأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة وضرورة صياغة السياسات وتصميم الممارسات التعليمية التي تدعم تطبيقات التعليم الدامج عالية الجودة في مجموعة واسعة من برامج وبيئات الطفولة المبكرة.

٢. النظر إلى مرحلة الطفولة المبكرة بوصفها نافذة مهمة من الفرص لكافة الأطفال، لضمان استعدادهم للتعلم والمشاركة باستمرار، مع الحيلولة دون حدوث تأخيرات محتملة في التطور قد تُعيق تعلمهم لاحقاً ووصولهم على التعليم المناسب في المدارس العامة مع نظرائهم الآخرين.^{٢٤}

يهدف هذا المحور إلى تحقيق ما يلي:

١. تطوير برامج التعليم الدامج في مرحلة ما قبل المدرسة.
٢. توفير خدمات التدخل المبكر في «البيئات الطبيعية» التي تُسهم في تهيئة الطفل للتعليم الدامج والنجاح اللاحق في المراحل المتقدمة.
٣. التأكيد على دور الأسرة في برامج التدخل المبكر.
٤. مراجعة آليات التنسيق والتعاون بين المعنيين بالطفولة المبكرة لتحقيق نظام تطوير مهني يلبي احتياجات التعليم الدامج، بحيث تضم كافة الجهات المعنية (على سبيل المثال، وزارة التعليم العالي ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة) لتوحيد الأهداف وتطوير أنظمة الإحالة والعمل المشترك.

يمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الأنشطة تتمثل فيما يلي:

١. تفعيل برامج التدخل المبكر واستحداثها.
٢. تطوير دليل إجرائي موجّه للتعليم الدامج في رياض الأطفال يتسق مع التوجهات الحديثة في الطفولة المبكرة.
٣. تفعيل مشاركة أولياء الأمور في البرامج المقدمة لدمج الأطفال ذوي الإعاقة في مرحلة ما قبل المدرسة، وتشجيع أهالي الأطفال ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة بالتطوع لإنجاح التعليم الدامج في رياض الأطفال.
٤. وضع الخطط الانتقالية من الأسرة والحضانة إلى مرحلة رياض الأطفال ومنها إلى مرحلة التعليم الأساسي.
٥. تسليط الضوء على قصص النجاح والعمل على توثيقها ونشرها بهدف تغيير الاتجاهات ورفع الوعي والاستفادة منها عند دمج الأطفال ذوي الإعاقة، سواء كانت قصص النجاح تلك بمبادرة من الأسر أو من الجهات الداعمة أو باجتهاد شخصي من إدارة الروضة وكادرها، مع ضرورة تفعيل دور الإعلام بهذا الخصوص.

المحور الثامن: الأطفال غير الملتحقين بالمدارس النظامية

هناك العديد من الطلبة ذوي الإعاقة المتسربين من المدارس نتيجة وجود عوائق بيئية وحواجز سلوكية وغياب إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية التي من شأنها إزالة تلك العوائق والحواجز. فكما سبقت الإشارة في مقدمة هذه الاستراتيجية، فإن نسبة من تقدم لهم الخدمات التعليمية من الطلبة ذوي الإعاقة هي ١٩,٨٪ من عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في سن التعليم، أي أن أكثر من ٨٠٪ من الطلبة ذوي الإعاقة لا تقدم لهم أي نوع من أنواع الخدمات أو البرامج التربوية والتعليمية في المملكة^{٢٥}. وحيث أن تسربهم من المدارس جاء نتيجة حتمية لعدم توفير برامج تلبي متطلبات تعليمهم الدامج في مدارسهم. فإنه يجب على برامج الاطفال غير الملتحقين بالمدارس النظامية أن تتضمن القيام بإجراءات التعرف عليهم والوصول إليهم وتقييم حاجاتهم التربوية ثم عمل كافة الترتيبات اللازمة لإرجاعهم إلى المدارس ضمن أنواع البرامج التعليمية التي توفرها وزارة التربية والتعليم.

تكمن أهمية هذا المحور فيما يلي:

١. تسليط الضوء على قضية الأطفال ذوي الإعاقة الذين لم يتمكنوا من الالتحاق ببرامج التعليم نتيجة العوائق المادية والحواجز السلوكية ونقص الترتيبات التيسيرية وإيجاد بدائل تعليمية مناسبة.
٢. توفير فرص التعلم والتعليم للطلبة ذوي الإعاقة المتسربين على أساس العدالة والمساواة مع نظرائهم من الطلبة غير المنتظمين في المدارس.

يهدف هذا المحور إلى تحقيق ما يلي:

١. التعرف على أسباب تسرب الطلبة ذوي الإعاقة من المدرسة.
٢. موازنة برامج التعليم غير النظامي في وزارة التربية والتعليم لتلبي متطلبات دمج الطلبة ذوي الإعاقة فيها.
٣. توفير إحصائيات بأعداد الطلبة ذوي الإعاقة الذين لم يسبق لهم الالتحاق بالتعليم والمتسربين من المدرسة وتوزيعهم الجغرافي.

يمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الأنشطة تتمثل فيما يلي:

١. حصر أعداد الأطفال غير الملتحقين والمتسربين من المدارس من ذوي الإعاقة والتعرف على أسباب تسربهم وعدم التحاقهم.
٢. إجراء دراسات ميدانية للتعرف على أسباب تسرب الطلبة ذوي الإعاقة.
٣. دمج الأشخاص ذوي الإعاقة غير الملتحقين والمتسربين في المدارس في برامج التعليم غير النظامي المعتمدة في وزارة التربية والتعليم.

٢٥ الخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم (٢٠١٨ - ٢٠٢٢)، وزارة التربية والتعليم، (٢٠١٨): http://www.moe.gov.jo/sites/default/files/esp_final_2018_10-10-2018_1.pdf

◀ المحور التاسع: البحوث والدراسات العلمية وقواعد البيانات

إن توفير التعليم الدامج وتطبيقه يجب أن يستند في الأساس إلى نتائج البحث العلمي، كما أن ممارسة هذا النوع من التعليم يجب أن تستند إلى الأدلة العلمية التي جرى التوصل إليها نتيجة البحوث والدراسات العلمية.

تكمّن أهمية هذا المحور فيما يلي:

1. إبراز أهمية إجراء البحوث الموجهة نحو التعليم الدامج واستراتيجياته وإيجاد حلول للتحديات التي يواجهها.
2. الاستفادة من قواعد البيانات والإحصاءات في مأسسة برامج التعليم الدامج وتطويرها.

يهدف هذا المحور إلى تحقيق ما يلي:

1. تطوير أبحاث ودراسات علمية وعملية تساهم في تعزيز منظومة التعليم الدامج وتطويرها.
2. تطوير قاعدة البيانات لدى وزارة التربية والتعليم لتوفير بيانات وإحصاءات تفصيلية عن الطلبة ذوي الإعاقة تساعد صانعي القرار على التخطيط لتنفيذ التعليم الدامج.
3. تعزيز الشراكة بين المؤسسات البحثية ووزارة التربية والتعليم.

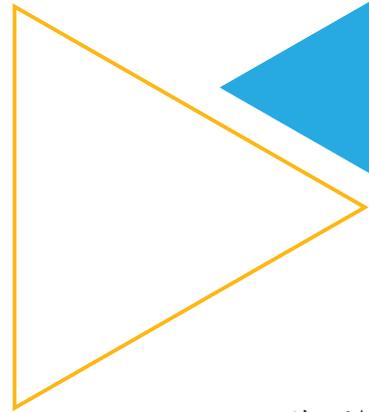
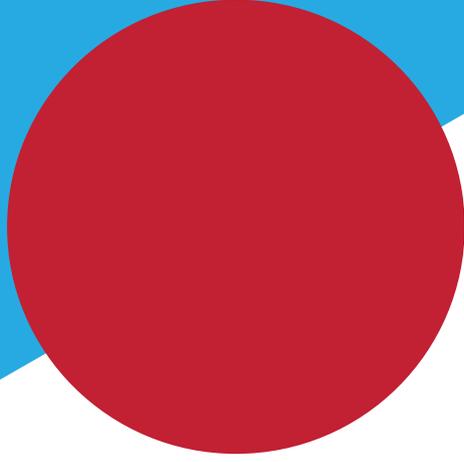
يمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من الأنشطة تتمثل فيما يلي:

1. إدراج بيانات وإحصاءات تفصيلية عن الأطفال ذوي الإعاقة في قاعدة بيانات الوزارة (EMIS).
2. استقطاب الدعم المالي للبحوث والدراسات في مجال التعليم الدامج.
3. توجيه البحث العلمي لإجراء الدراسات حول التعليم الدامج للأطفال ذوي الإعاقة.
4. تشجيع التعاون بين المؤسسات البحثية والأكاديمية في قضايا التعليم الدامج.
5. إنشاء منصة معرفة لنشر البحوث المتعلقة بالتعليم الدامج.
6. وضع آليات للاستفادة من نتائج الأبحاث والدراسات وتطبيق هذه النتائج في تعزيز وتطوير برامج التعليم الدامج.

النتائج المتوقعة تحقيقها مع نهاية الاستراتيجية

من المتوقع أن تحقق الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج جملة من النتائج الإيجابية التي من بينها:

١. جميع السياسات والتشريعات التعليمية تستند إلى قيم وممارسات داعمة للتعليم الدامج.
٢. تقديم الأردن بوصفه نموذجًا للتعليم الدامج في المنطقة العربية.
٣. توفير جميع متطلبات التعليم للأشخاص والأطفال ذوي الإعاقة، بما يحقق تمتعهم الكامل في التعليم والوصول إلى كافة البرامج والخدمات والمرافق في المؤسسات التعليمية، وحصولهم على تعليم نوعي في بيئة تعليمية دامجة تتقبل الاختلاف وتنبذ التمييز على أساس الإعاقة.
٤. وجود اتجاهات إيجابية تجاه دمج الطلبة ذوي الإعاقة في التعليم والتوعية بأهميته.
٥. الاستجابة للمتطلبات التعليمية المختلفة للطلبة ذوي الإعاقة.
٦. مباني ومرافق مدرسية مهيأة لوصول الأشخاص ذوي الإعاقة.
٧. مناهج واستراتيجيات تعليم مرنة تتوافق مع متطلبات التعليم الدامج.
٨. قدرات مهنية عالية للكوادر العاملة في التعليم بما يلبي متطلبات التعليم الدامج.
٩. برامج تعليمية دامجة وخدمات تدخل مبكر للأطفال ذوي الإعاقة في مرحلة ما قبل المدرسة تقدم في البيئة الطبيعية للطفل في الحضانات ورياض الأطفال الدامجة.
١٠. برامج التعليم غير النظامي دامجة للأشخاص ذوي الإعاقة غير الملحقين والمتسربين من المدرسة بها.
١١. مجموعة من الدراسات والبحوث العلمية العملية في مجال التعليم الدامج وقاعدة بيانات متطورة.



بدعم من:



التعاون
الألماني

DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

giz Deutsche Gesellschaft
für Internationale
Zusammenarbeit (GIZ) GmbH